

من اجزاء ذلك للغير والصورة النوعية لا تقتضي من ذلك تخصيص  
لان نسبتها الى جميع الاجزاء التامة فتخصيص الاجزاء  
بالاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحاً بلا مرجح قطعاً  
واما التقص بانقلاب الجزء الثاني الى الهوائي او بالمعنى  
وانتقالها بعد الانقلاب الى جزء معين من اجزاء  
الماء والهواء مع تساوي نسبة ذلك الجزء المنقلب الى  
جميع اجزاء الخيزر المتقلبات اليه فغير وارد لان تساوي النسبة  
في صورة التقص ممنوع فان الجزء المنقلب من الماء والهواء  
له قبل الانقلاب وضع خاص مع بعض اجزاء الخيزر  
المتقلبات اليه ومع حادثة اية هذا الوضع السابق له اعني  
الحاذاث المذكورة تقتضي له الوضع اللاحق وتوجوه

في اجزاء الخيزر  
المتقلبات اليه  
فغير وارد لان  
تساوي النسبة  
في صورة التقص  
ممنوع فان الجزء  
المنقلب من الماء  
والهواء له قبل  
الانقلاب وضع  
خاص مع بعض  
اجزاء الخيزر  
المتقلبات اليه  
ومع حادثة اية  
هذا الوضع  
السابق له اعني  
الحاذاث المذكورة  
تقتضي له الوضع  
اللاحق وتوجوه

اجزاء الخيزر

١٩١

١٩٥

حصولها

من تلك الاجزاء معينة في ذلك الجزء المعين من الخيزر المتقلبات  
اليه فلا يلزم ترجيح بلا مرجح بخلاف السوي المجردة فانها  
قبل اقتران الصورة لا وضع لها سابق اصلاً يقتضي  
لها وضعاً لاحقاً خصوصاً على بعض الاوضاع تساوي  
نسبتها الى الاوضاع يكون ترجيحاً بلا مرجح **فان قيل**  
الحال المذكور انما يلزم من فرضية وحدة السوي المجردة  
ذات وضع باقتران الصورة اليها فلم لا يجوز ان يبقى  
السوي المجردة على وجه تالانصير ذات وضع باقتران الصورة  
اليها فلا يلزم الحالتان **قلنا** الكلام في صوي الاجسام فانها  
بعد ما اثبتنا السوي في الاجسام لنا ان نظيرها في الاجسام  
كانت مقارنته بالصورة في اصل النطرة غير منفصلة عنها كما

انما هو ان الوضع المعلوم قد يكون في غير ذلك الجزء المعين من الخيزر المتقلبات  
ويكون عليه ان انتقل الى اجزاء اخرى غير تلك الاجزاء التي هي في  
المسار والاولى ان يقال ان الكثرة في السوي  
الاولى وتبين ان انتفاء الاوضاع بموجب  
انتفاء المعلوم